WP IRAQ

تصدر كل يوم ثلاثاء
2025\08\26
العدد 258

الى الأمام
FORWARD
الأسبوعية

صحيفة سياسية عامة للحزب الشيوعي العمالي العراقي
حرية– مساواة– حكومة عمالية

أساس الاشتراكية الإنسان... الاشتراكية حركة إعادة الخيار للإنسان
منصور حكمت

رئيس التحرير: توما حميد
tomahamid69@yahoo.com
WP-IRAQ.COM

حول اغتيال الدكتورة بان زياد وإغلاق ملفها من قبل مجلس القضاء الأعلى في العراق
(بيان الحزب الشيوعي العمالي الكردستاني)

قبل أسبوعين، وُجدت الدكتورة بان زياد طارق، الطبيبة النفسية المقيمة في البصرة، مقتولة في منزلها في حادثة غامضة. عائلتها صرحت بأنها انتحرت، لكن التقرير الطبي أكد وجود إصابات شديدة في جسدها، مما يشير إلى جريمة قتل.
تشير الأخبار إلى أن هذه الجريمة مرتبطة بمقتل أستاذة الجامعة سارة العبود قبل تسعة أشهر، والتي قُتلت على يد ضرغام عبد السالم التميمي، أستاذ في الجامعة وشقيق زوجة محافظ البصرة أسعد العيداني. المحافظ، وفقاً للمصادر، طلب من الدكتورة بان أن تفبرك تقريراً طبياً يثبت أن ضرغام مريض نفسياً لتخليصه من العقوبة، لكنها رفضت ذلك. بعد وقت قصير، أعلن المحافظ أن بان انتحرت، مما أثار شكوكاً قوية بضلوعه في الجريمة.
جريمة قتل الدكتورة بان أثارت صدمة كبيرة في المجتمع العراقي. آلاف النساء والرجال من أنصار المساواة وحقوق الإنسان خرجوا إلى الشوارع في عدة مدن عراقيّة، واعتبروا الحادثة جريمة اغتيال وليس انتحاراً، وطالبوا بتحقيق قضائي نزيه ومعاقبة الجناة. ومع ذلك، وبالرغم من كل الأدلة والرأي العام الغاضب، أعلن مجلس القضاء الأعلى في البصرة أن القضية انتحار وأغلق الملف!
نحن في الحزب الشيوعي العمالي الكردستاني، نعلن تضامننا الكامل مع هذه الكارثة المؤلمة المتمثلة في اغتيال الدكتورة بان زياد، ونعتبر قرار المحكمة بإغلاق القضية إجراء غير قانوني وتواطؤاً مباشراً مع الجناة، وإنكاراً لحقوق الضحية وإهانة لحياة المواطنين العراقيين، وخاصة النساء.
إن جريمة قتل بان وإغلاق قضيتها دليل واضح على أن السلطة الإسلامية – الذكورية – الرجعية في العراق لا تعير أي قيمة لحياة وكرامة النساء، ولهذا تتعامل بإهمال شديد مع جريمة خطيرة مثل اغتيال الدكتورة بان! إن هذا الاستخفاف بحياة وصحة وحقوق النساء يعود إلى نفس المنظومة القانونية والدينية الرجعية التي تُشرعن تزويج الطفلات في عمر ٩ سنوات، وتدافع عن جرائم الاعتداء الجنسي باسم الشريعة.
نحن، جنباً إلى جنب مع كل مناضلي المساواة والحرية في العراق، نواصل فضح هذه الجريمة وجريمة تواطؤ القضاء مع قاتلي الدكتورة بان، وسنعمل بكل قوتنا من أجل فضح هذه الجريمة على المستوى المحلي والدولي، ومن أجل الدفاع عن حقوق النساء وحقوق الإنسان.

الحزب الشيوعي العمالي الكردستاني
٢٣ آب ٢٠٢٥

الاغتيال السياسي للنساء، استراتيجية جهنمية للمنظومة الحاكمة في العراق

سمير عادل

إن حياة النساء ثمينة، وصوتهن واعتراضهن ونضالهن يشكل مصدر قلق حقيقي للطبقة الحاكمة في العراق. فالاغتيال السياسي للنساء ليس إلا استراتيجية جهنمية لتحييد نصف المجتمع من أجل ترويض الجماهير التوّاقة للحرية والمساواة، والثائرة على الفساد والظلم بكل أشكاله.
اغتيال الدكتورة بان زياد في مدينة البصرة، وتصوير قضيتها على أنها حادثة «انتحار»، ثم ختم الملف من قِبل مجلس القضاء الأعلى وإغلاقه بدمٍ بارد كما اغتيلت بدمٍ بارد، يذكّرنا بأن العراق إحدى «جمهوريات الموز»، ويشبه إلى حدّ بعيد عدد من دول أميركا اللاتينية التي تهيمن عليها عصابات المخدرات عبر مسؤولين حكوميين فاسدين.
والسؤال الذي يطرح نفسه: لماذا يتدخّل مجلس القضاء الأعلى في»قضية انتحار» عادية ــ حسب وصفه للجريمة ــ ويغلق الملف، بينما تقع عشرات حوادث الانتحار دون أن ينبس ببنت شفة؟ لماذا يحشر مجلس القضاء أنفه في قضية مثل قضية اغتيال الدكتورة بان زياد؟ أم أنّه تحوّل إلى "سيارة إسعاف" كما كان يُقال عن التيار الصدري الذي كان يتدخل في كل حركة احتجاجية لإنقاذ المنظومة الحكومية من وحل الفساد وغضب الجماهير؟
المعضلة الحقيقية في قضية اغتيال بان زياد لا تكمن في تورّط محافظ البصرة أسعد العيداني وإدارته للمدينة ــ كما يُشاع ــ ولا في الجهة التي نفّذت عملية الاغتيال، ولا حتى في موقف أسرتها التي أيّدت رواية انتحار ابنتها وسط أحاديث عن ضغوط أو مبالغ مالية. الكارثة تكمن في منظومة القضاء نفسها التي باتت مصدر رعب للمجتمع العراقي. فهي من تقرر مَن يكون الرابح في الانتخابات، وهي من تُشكّل الحكومات، كما حدث في إقصاء اياد علاوي في انتخابات عام ٢٠١٠ والتيار الصدري رغم حصوله على الأغلبية البرلمانية بعد انتخابات عام ٢٠٢١ عبر اختلاق "الثلث المعطّل". وهي من أقصت محمد الحلبوسي من رئاسة البرلمان والحياة السياسية عندما تراجع عن الارتهان للنفوذ الإيراني، ثم أعادته بعد أكثر من عام حين تغيّرت البوصلة نحو تركيا، وكأن شيئًا لم يكن.
وهي كذلك من أبطلت قضية خور عبدالله عام ٢٠٢٣ بضغط إيراني، رغم مصادقة البرلمان والرئاسات الثلاث عليها عام ٢٠١٤، ثم أعادتها إلى نصابها بعد تغيّر اتجاه الرياح السياسية وتراجع ما سُمّي بالمحور القومي الإيراني "المقاومة والممانعة". وفي قضية اغتيال هشام الهاشمي، خرج القاتل «بقدرة قادر» رغم اعترافه ووجود أدلة دامغة بعد أن حُكم عليه لفترة وجيزة. أما في "سرقة القرن" التي تورّط فيها المدعو نور زهير، فقد كشفت صحيفة الغارديان البريطانية أنّ وراءه شخصية تقود ميليشيا معروفة، وسمّتها بالاسم: هادي العامري. ومع ذلك، أُطلِق سراح زهير وسُفّر إلى فندق خمس نجوم خارج العراق.
وقبل ذلك، جرى الحكم على شخصيات سياسية بارزة مثل مشعان الجبوري (نائب في البرلمان)، ورافع العيساوي (وزير المالية في حكومة المالكي الثانية)، وطارق الهاشمي (نائب رئيس الجمهورية السابق)، وغيرهم بتهمة الإرهاب، لكن بعد سنوات بُرّئ كل من قدّم الطاعة السياسية بعد ان قدم أوراق اعتماده في طهران. والحبل على الجرّار كما يقولون.
لا شك أنّ هناك تناغمًا بين الفاعلين في قضية اغتيال الدكتورة بان زياد، بين الحكومة المحلية في البصرة ومجلس القضاء الأعلى في بغداد. وفي الوقت نفسه، يكشف المشهد السياسي تناقضًا صارخًا: حكومة السوداني شكّلت لجنة تحقيقية، كما شكل البرلمان لجنة خماسية ، بعد أن تحولت القضية إلى قضية رأي عام، في حين سارع مجلس القضاء الأعلى إلى غلق الملف. هذا التناقض يعكس أنّ القرار بيد القضاء، الذي بدا وكأنه الحاكم والناهي في العراق، فجاء إغلاق الملف لتفويت الفرصة على الحكومة والبرلمان في استثماره سياسيًا لأغراض انتخابية من جهة، ومنع تحوّل القضية إلى حركة مشابهة لحركة مهسا أميني التي هزّت أركان النظام الإسلامي في إيران من جهة أخرى.
وليس اغتيال بان زياد الأول من نوعه، وخصوصًا في مدينة البصرة. فقد سبقته سلسلة اغتيالات لنساء مثل سارة طالب، وريهام يعقوب، وسارة العبودي، وجميعهن من البصرة. إضافةً إلى ذلك، شهدت مدن عراقية أخرى اغتيالات سياسية مشابهة. لكن اللافت أن الاغتيال السياسي المنظم يجري في البصرة

التتمة ص ٣

إنها دولة مافيات... فأي «قضاء عادل» تتحدثون عنه؟!

فارس محمود

الصفحة الثانية

إنها دولة مافيات... فأي «قضاء عادل» تتحدثون عنه؟!

فارس محمود

تحت ضغط اجتماعي واسع، تجلّى في وسائل التواصل الاجتماعي، وتظاهرات في البصرة وبغداد وعدد من مدن العراق، اضطرّ مجلس القضاء الأعلى إلى «التراجع خطوة إلى الوراء» وفتح «تحقيق» في مقتل الطبيبة بان.

ومع ذلك، ورغم وفرة الشواهد الملموسة والمروّعة على جسد الضحية، وظروف وملابسات القضية، وخاصة الاتهامات الموجهة إلى محافظ البصرة، ومحاولاته لإجبار الطبيبة بان على إصدار تقرير طبي يصف فيه شقيق زوجته، المدعو (ضرغام)، بأنه غير سليم عقليًا لتجنيبه حكم الإعدام بعد قتله أستاذة جامعية — رغم كل هذا، يخرج مجلس القضاء ليعلن أن بان «انتحرت»!

أي منطق هذا؟ بأي أدلة توصلت اللجان إلى هذا القرار؟ المبررات التي ساقها المجلس هي تافهة وسخيفة إلى حدٍّ يثير الغضب، وإهانة سافرة لعقول الناس!

قضاء عادل؟ أم أنكم تمزحون؟

من يؤمن بوجود قضاء عادل وطب عدلي نزيه في عراق اليوم، فهو واهم حتى النخاع. أليس هذا القضاء هو من سكت عن قتل نحو ٨٠٠ متظاهر خلال انتفاضة تشرين ٢٠١٩ على أيدي الميليشيات، دون أن يحرّك ساكنًا حتى اليوم؟

أليس هو من أطلق سراح ضابط ميليشيا ولائي اعترف علنًا بقتل الباحث هشام الهاشمي، ليُكرّم لاحقًا في إيران؟

أليس هو من لاذ بالصمت إزاء فضيحة «سرقة القرن» التي تورط فيها نور زهير، والذي يعيش اليوم في دبي بحرّية تامة؟

أليس هو من برّأ ابن محافظ النجف المتهم، بالأدلة، بتجارة المخدرات وأطلق سراحه؟

أليس هو من تجاهل جرائم قتل النساء، خاصة في البصرة؟

أليس هو من حكم على طفل يبلغ ١٢ عامًا بالسجن سنةً كاملة فقط لأنه سرق علبة مناديل ورقية؟!

وغيرها عشرات، بل مئات الأمثلة. فأي «عدالة» تتحدثون عنها؟

إنه ليس قضاءً مستقلًا، بل هو جزءٌ عضويٌ من بنية دولة المافيات. هو صمام الأمان لسلطة القتل والنهب، ودرعها أمام أي محاولة قانونية للمساءلة. في بلد تعبث فيه الميليشيات والمافيات دون رادع ولا ضمير، لا مكان للحديث عن «حقوق». فما هو حقك، أو ليس حقك، تقرره هذه المنظومة المنفلتة المتغطرسة. والنساء هن الضحايا الأبرز. من السهل أن تُقتل فتاة لأنها رفضت الزواج، أو طلبت الطلاق، أو فقط لأن لها صوتًا. أي مأساة نعيش؟ أي استهتار هذا؟

القضية سياسية بامتياز

ما إن شاع خبر مقتل الطبيبة بان، حتى انفجر الغضب الشعبي. ناس من مختلف فئات المجتمع عبروا عن سخطهم عبر وسائل التواصل، وانهالوا سُبابًا وشتائم على شخصيات كالعيداني و»الشيخة»، وسخريةً من الانتهازي سيء الصيت مصطفى سند ومن يدور في فلكهم، ناهيك عن «زبابيكهم» الإلكترونية، وما أكثرهم!

لم يشهد المجتمع العراقي غضبًا اجتماعيًا وسياسيًا بهذا الحجم منذ هبّة تشرين ٢٠١٩. ارتبك العيداني ومن على شاكلته، و»تصخّمت» وجوههم. كان لا بدّ من إخراج «حلّ» سريع... وإلّا ستتحول القضية إلى قنبلة سياسية تهدّد كل العملية السياسية المهترئة. فأوعز السوداني بإرسال لجنة من بغداد. وبعد يومين أو ثلاثة، خرجت النتيجة: «انتحار»!

أُغلقت القضية وسط ذهول الجميع.

لكن القرار لم يُتخذ من أجل «عيون العيداني وشيخته»، بل لحماية المنظومة السياسية برمتها من عاصفة الغضب الشعبي. لذلك لم يكن القرار فنيًا، أو طبيًا، أو جنائيًا، بل سياسي بامتياز. هم يدركون حجم الغضب الجماهيري جراء الفساد، والنهب، وتغوّل الميليشيات، وسلب مستقبل الشباب. ويعلمون أن لحظة شرارة قد تطيح بكل شيء.

تأتي هذه الحركة العامة والواسعة في وقت حساس، يشهد تراجعًا كبيرًا في نفوذ هذه المنظومة ومحورها الإقليمي، إثر ضربات تلقاها من لبنان وسوريا واليمن، مرورًا بالعراق، وصولًا إلى طهران. ولهذا يسعون بكل جهد إلى لجم بركان الغضب الشعبي المتصاعد.

ما العمل؟

يسعون إلى «طمس» القضية، وإعادة الناس إلى بيوتهم، لمواصلة مسلسل النهب والفساد وكأن شيئًا لم يكن. لكن المجتمع لا يمكنه الرجوع إلى ما قبل جريمة مقتل الطبيبة بان. ولا يمكنه السكوت عن هذا القدر من الإجرام، خصوصًا ضد النساء، وخاصة بعد هذه الفضيحة.

لا بد من فضح هؤلاء القتلة، وممارسة أوسع ضغط سياسي واجتماعي على هذه الطغمة الحاكمة.

وعندما يبلغ هذا الضغط مداه، لن يكون أمامهم إلا الرضوخ، وسنراهم يعيدون فتح التحقيق بلغة جديدة ولجان جديدة.

القضية مرهونة بضغط «الشارع»، ضغط قوى التحرر والمساواة والدفاع عن المرأة، هذا «الشارع» الذي أثبت في الأيام الماضية أنه واسع، نابض، مدني، وملييء بالإرادة لتغيير الواقع. إنه يحمل ملامح مجتمع جديد، يستند إلى الحرية، والمساواة، والكرامة، والعدالة.

فلْتكن هذه الهبّة منطلقًا لحركة أوسع، بوصلتها إنهاء العنف ضد النساء، ومنع التطاول على أجسادهن، وحرياتهن، وحقهن في الحياة والسعادة.

١٩ آب ٢٠٢٥

بيان صحفي صادر عن تحالف أمان النسوي

يعرب تحالف أمان النسوي عن حزنه العميق وإدانته الشديدة للجريمة الوحشية التي أودت بحياة الدكتورة بان زياد طارق، الطبيبة المرموقة في البصرة، والتي وُجدت مقتولة في الرابع من آب ٢٠٢٥.

لقد أكدت الفحوصات الأولية وتقارير الطب العدلي بشكل قاطع أن الدكتورة بان قُتلت، مع تفاصيل واضحة بشأن ظروف الجريمة. ومع ذلك، سارعت عائلتها إلى الادعاء بأنها أقدمت على الانتحار، وقاموا بدفن جثمانها بسرعة. وبعد فترة وجيزة، أعلن محافظ البصرة، وتبعه عدد من أعضاء البرلمان عن المدينة، أن "المؤشرات الأولية تشير إلى انتحار". هذه التصريحات تناقض بشكل صارخ الأدلة الجنائية وتثير مخاوف جدية من وجود عملية تستر سياسي متعمد.

وفي ١٨ آب، بعد ١٤ يوماً فقط من مقتلها، أعلن مجلس القضاء الأعلى في العراق أن القضية صُنفت رسمياً على أنها "انتحار" وأُغلقت التحقيقات.

إن هذا القرار الصادم، الذي جاء متجاهلاً الأدلة، يشكل إنكاراً للعدالة وإمعاناً في إخفاء الحقيقة.

إن هذه الجريمة البشعة ليست مجرد اعتداء على حياة الدكتورة بان، بل هي هجوم مباشر على سلامة النساء، ونزاهة المهنة الطبية، وسيادة القانون في العراق. إنها تكشف بوضوح عن الترابط الخطير بين السلطة السياسية والفساد الممنهج والعنف القائم على النوع الاجتماعي، الذي لا يزال يهدد حياة النساء العراقيات..

وعليه فإننا نطالب بـ:

١. فتح تحقيق مستقل وشفاف في جريمة مقتل الدكتورة بان زياد طارق.
٢. توفير الحماية الفورية للشهود والمبلّغين وأفراد العائلة الذين يواجهون التهديد والترهيب.
٣. محاسبة جميع المتورطين دون استثناء، بمن فيهم المسؤولون المتسترون على الجريمة بغض النظر عن مناصبهم أو رتبهم.
٤. إجراء إصلاحات عاجلة وهيكلية لضمان حماية النساء المهنيات في العراق من التهديدات الممنهجة والإكراه والعنف.

إن العدالة للدكتورة بان هي عدالة لكل نساء العراق اللواتي يواصلن مقاومة الفساد والقمع والعنف. إن شجاعتها ونزاهتها لا يجوز أن تُمحى، وصوتها لن يُسكت.

تحالف أمان النسوي

الاغتيال السياسي للنساء، استراتيجية جهنمية...

سمير عادل

بوتيرة متسارعة. ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل شنّ محافظ البصرة قبل ذلك حملات قضائية واعتقالات طالت العديد من الناشطين والفاعلين في انتفاضة تشرين ٢٠١٩ والحركات الاحتجاجية ضد الفساد والبطالة والنهب.

وعليه، يجب النظر إلى قضية اغتيال النساء ضمن منظور أوسع. فالتنافس على ثروات البصرة ــ التي يشكّل نفطها أكثر من ٩٠٪ من دخل العراق ــ يضعها في قلب صراع اقتصادي وسياسي بين المحافظ وبرنامجه من جهة، والأحزاب والميليشيات من جهة أخرى، حيث يسعى كل طرف إلى الاستحواذ على أكبر حصة من موارد النفط، وريع الموانئ، والمشاريع الاقتصادية. لذلك عمد المحافظ أسعد العيداني إلى قمع الأصوات المعارضة بحجة الحفاظ على الاستقرار السياسي والأمني لطمأنة المستثمرين. وإيران بدورها، بوصفها الجارة الحدودية، لها أهدافها الخاصة، وتشاركها الميليشيات التابعة لها التي تورّطت في اغتيال سارة طالب وغيرها. باختصار، فإن الحكومة المحلية بقيادة العيداني تسعى لترسيخ سلطتها وتوسيع نفوذها عبر الاستحواذ على الاستثمارات وعوائد النفط والمشاريع الاقتصادية.

وعلى الصعيد الاستراتيجي، فإنّ جسارة النساء و جرأتهن في مواجهة الفساد والنهب لا تصب في مصلحة النظام الإيراني، ولا في مصلحة ميليشياته النافذة في البصرة، رغم تعارضها أحيانًا مع الحكومة المحلية. لكن عند الأزمات نجد الجميع في مركب واحد، وهو ما يفسر العشق الممنوع بين النفوذ الإيراني في البصرة والحكومة المحلية.

من هنا يمكن القول إن الاغتيال السياسي المنظم للنساء هو أداة استراتيجية تتنافس عليها الأطراف المتصارعة، سواء الأحزاب الموالية لإيران أو الميليشيات المرتبطة بالحكومة المحلية في البصرة، لإدامة الفساد والجريمة المنظمة وتوسيع السيطرة على الاستثمارات الاقتصادية والنفطية.

إن فبركة "الانتحار" كغطاء لجريمة اغتيال تكشف حجم الارتباك الذي أصاب المنظومة الحاكمة في العراق. ولم يكن قرار مجلس القضاء الأعلى سوى محاولة لطمس الحقيقة ووضعها في غياهب النسيان، كما حدث في قضايا الهاشمي ونور زهير، مع الرهان على عامل محو الذاكرة الجمعية تحت ضغط الأوضاع الاقتصادية والخدمية المزرية التي ترزح تحتها غالبية الشعب العراقي.

إن الصوت النسائي هو أكثر ما يرعب الطبقة الحاكمة. فلم يجفّ بعد حبر قرار غلق ملف الدكتورة بان، حتى صدر قرار آخر بمنع القنوات العراقية من إجراء حوارات مع الناشطة الحقوقية زينب جواد، ثم أعقبه إصدار مذكرة اعتقال بحقها. ولحسن الحظ أنها لم تكن موجودة في "العراق الديمقراطي"، وإلا لكان ملفها أُغلق بالحبر الأحمر بعد تصفيتها، كما حدث مع الدكتورة بان.

ورغم كل محاولات السلطة الحاكمة في العراق ــ بأذرعها القضائية والتنفيذية والتشريعية ــ لغسل دماغ المجتمع بالخرافات، وتشريع القوانين لفرض الإذعان والخنوع، وإطلاق يد المافيات والميليشيات في تصفية المعارضين، فإنها تبدو مهتزّة ومرتبكة أمام حركة الدكتورة بان التي ما زالت جمرة تتقد. وقرار غلق ملفها لم يكن سوى انعكاس للخوف والرعب الذي يسري في أوصال المنظومة الحاكمة.

لا عذر لتدمير حياة الجماهير وأمنهم!

في صباح يوم ٢٢ آب، وبذريعة تنفيذ أمر محكمة السليمانية باعتقال لاهور شيخ جنكي، قامت قوات الاتحاد الوطني باستقدام قوة كبيرة مسلحة وعسكرة الوضع، منتهكةً بذلك حياة وأمن سكان مدينة السليمانية. حيث هاجمت قوات الاتحاد الوطني، مستخدمة الدبابات والمدرعات والأسلحة الثقيلة، فندق لاله زار، مقر إقامة لاهور شيخ جنكي. وبعد نحو ثلاث ساعات من الاشتباكات المسلحة، تمكنت قوات الاتحاد من اعتقال لاهور شيخ جنكي وشقيقيه وعدد من قادته ومسلحيه.

ولقد تسبب هذا الهجوم الذي شنّه الاتحاد الوطني على قوة لاهور جنكي في إلحاق أضرار مادية بالمواطنين المقيمين بالقرب من موقع الاشتباك، وخلق حالة من الخوف وعدم الاستقرار، وسقوط عدد من القتلى والجرحى من الجانبين.

إن حجة قيادة الاتحاد الوطني لتبرير هذا العمل غير المسؤول هي أن لاهور شيخ جنكي حاول زعزعة الأمن في السليمانية وتنفيذ انقلاب داخل الحزب. لكن تاريخ الأحزاب القومية الكردية، وفي مقدمتها الاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي، مليء بملفات سوداء من القتل والخطف وشن الحروب والتصفيات والهجمات على مكاتب ومقرات الأحزاب والأطراف المعارضة لهم.

وقد كانت الكثير من هذه الممارسات الدموية والحقيرة موجهة إلى حد كبير ضد حلفائهم والأشخاص الذين خضعوا لعقود طويلة لأوامر قيادات هذه الأحزاب وعائلاتها الحاكمة. وحادثة اليوم في السليمانية والهجوم على فندق لاله زار ليست سوى حلقة جديدة في مسلسل هذا التاريخ الأسود للأحزاب القومية الكردية.

غير أن هذه المرة تأتي في ظل أوضاع سياسية على مستوى العراق والمنطقة تضع الحزبين الحاكمين في كردستان، الاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي الكردستاني، في موقع سيء وإزاء انسداد الأفق السياسي. ويحتاج الاتحاد الوطني، أكثر من الحزب الديمقراطي، إلى تصفية خصومه السياسيين وقمع الجماهير الغاضبة في المناطق الخاضعة لسيطرته لإعادة ترميم موقعه المتردي.

كلا السلطتين الحزبية والعائلية للاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي تعيشان مأزقاً عميقاً وأزمة خانقة جعلتهما عاجزتين ليس فقط عن إدارة المجتمع وحياة الناس، بل وأصبحتا تواجهان استياءً وسخطاً جماهيرياً واسعاً في كردستان. إذ يفرض الغلاء والبطالة وانقطاع الرواتب وغياب الماء والكهرباء والخدمات الأساسية، وعشرات المآسي الأخرى، عبئاً اقتصادياً وسياسياً هائلاً على كاهل العمال والكادحين. لذلك، فإن خروج الجماهير بشكل واسع إلى الميدان ينذر بانفجار اجتماعي واسع أصبح احتمالاً قائماً في مواجهة حكومة وسلطة هذه الأحزاب. ولهذا السبب لجأت هذه الأحزاب إلى القمع والاعتقالات وكتم أفواه معارضيها السياسيين وحتى إلى استخدام السلاح والحرب.

إن هذا الهجوم واستعراض القوة من قبل الاتحاد الوطني ضد معارضيه لا يكشف فقط زيف ادعاءات الحزب حول «الاشتراكية الديمقراطية» والتزام قيادته بالحريات والأمن الاجتماعي، بل يبيّن أيضاً استعداده، من أجل حماية سلطة العائلة وترسيخ هيمنته بالقوة على الجماهير الغاضبة وعلى واقع كردستان، أن يسحق حياة وأمن المواطنين.

في الحقيقة، إن هذا الصراع الذي أشعلته قيادة الاتحاد الوطني يهدف مباشرة إلى قمع احتجاجات الجماهير وإجبارها على التراجع وسحبها إلى أجواء الحرب والفوضى والانفلات وتقويض الأمن والاستقرار.

يا مواطنو السليمانية، يا جماهير كردستان المضطهدة:

إن هذا الاقتتال والخراب وسفك الدماء لا يخدم مصالحنا، بل هو موجه بشكل مباشر ضد حياتنا وأمننا واستقرارنا، وضد احتجاجاتنا ومطالبنا البسيطة وفي مقدمتها مطلب الرواتب. لذلك يجب ألا نسمح بأن تُداس حياتنا وأمننا الاجتماعي في صراع الأحزاب الحاكمة مع خصومها السياسيين. بل يجب أن نحول نضالنا إلى كفاح موحد، وأن نسد الطريق أمام هذه الأحزاب وقواتها المسلحة، عبر الدفع بحركة جماهيرية مستقلة.

إن الحزب الشيوعي العمالي الكردستاني، إذ يدين بشدة أي إخلال بأمن وحياة المواطنين، فإنه يحمل قيادة الاتحاد الوطني المسؤولية الكاملة عن كل الخسائر البشرية والمادية التي لحقت بالناس، وعن دفع أوضاع كردستان نحو الحرب والفوضى.

ويدعو الحزب الشيوعي العمالي الكردستاني إلى إنهاء فوري لهذه الحملة العسكرية وعسكرة مدينة السليمانية ومحيطها، وسحب القوات من الشوارع والأحياء.

الحزب الشيوعي العمالي الكردستاني ٢٢ آب .

ELa ALamam (Forward) Weekly
Editor in chief: Toma Hameed

A political paper of worker-communist party of iraq

DESIGNED BY: RUZGAR ABDULLAH

الأخيرة

الاغتيال السياسي للنساء في العراق»... مؤتمر الحرية والتغيير في بغداد

رحيل الدكتورة بان زياد طارق لم يمر بصمت، بل تحول إلى قضية رأي عام حيث أثار حادث وفاتها أسئلة كثيرة ومشاعر حزن عميقة، وجمع حولها قلوباً تطالب بالحقيقة.

أكدت المشاركات في مؤتمر الحرية والتغيير الذي عقد في العاصمة العراقية بغداد، على أن قضية الدكتورة بان طارق قضية رأي عام تمسّ المجتمع العراقي بأكمله، وهي سياسية بامتياز، فقد أصبحت جرائم الاغتيال السياسي للنساء ظاهرة مقلقة، لا سيما في مدينة البصرة.

تضامناً مع حادثة مقتل الدكتورة بان زياد طارق، ورفضاً للتقرير المُعلن من قبل اللجنة التحقيقية، عُقد أمس الجمعة ٢٢ آب/أغسطس، مؤتمر الحرية والتغيير تحت عنوان «الاغتيال السياسي للنساء في العراق» في العاصمة بغداد.

وأوضح المؤتمر أن العراق تشهد العديد من جرائم قتل النساء والتي أصبحت ظاهرة مقلقة، مشيراً إلى أن الدكتورة بان زياد طارق لم تكن الضحية الأولى، إذ سبقها عدد من النساء اللواتي تم اغتيالهن بدمٍ بارد، مثل سارة طالب، ريهام يعقوب، وسارة العبودي، وإن محاولة تصوير جريمة قتل الدكتورة بان على أنها «انتحار»، ما هي إلا رواية متهالكة، فاشلة، فالهدف من هذه الجرائم هو تحييد النساء وإسكاتهن، في سياق فرض سلطة استبدادية تسعى لتكريس الفساد، ونهب المال العام، ويستهدف إقصاء النساء من المشاركة في مسيرة التغيير والتحول السياسي في العراق، وحرمانهن من حقهن في النضال من أجل الحرية والعدالة.

وفي كلمة لها، استنكرت ليلى الشطري عضوة الهيئة التنفيذية لمؤتمر الحرية والتغيير، جريمة مقتل الدكتورة بان زياد طارق، التي تعد انتهاكاً صارخاً للحق في الحياة، وللمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان والقانون الوطني والدولي.

وطالبت ليلى الشطري السلطات المختصة بفتح تحقيق عاجل وشفاف، وضمان محاسبة الجناة وعدم إفلاتهم من العقاب، كما حملت المسؤولية القانونية والأخلاقية لكل من حرّض أو سهّل ارتكاب هذه الجريمة، مؤكدة أن حماية الكوادر المدنية والطبية مسؤولية الحكومة والمجتمع، ولن يتحقق السلام إلا بسيادة القانون ووقف دوامة العنف.

مطالب قانونية وإنسانية لتعزيز مكانة المرأة

من جانبها قالت المحامية فوزية رشيد حميد «فقداننا للدكتورة بان تمثل خسارة كبيرة على المستويين المهني والإنساني، وبصفتي امرأة وأماً، أشعر بمسؤولية تمثيل المرأة العراقية والدفاع عن حقوقها».

وطالبت بأن يُفسح المجال أمام المرأة لتأخذ دورها الحقيقي في المجتمع، فهي الأم، والعاملة، ومع ذلك، لا تزال تعاني من قوانين مجحفة، خصوصاً فيما يتعلق بالحضانة وبعض التشريعات الأخرى، التي تُساهم في زيادة العنف ضد المرأة والطفل والأسرة العراقية عموماً.

وأكدت على ضرورة سن قوانين جديدة أو تعديل القوانين القائمة، بما يضمن دعم المرأة والحد من الأذى الواقع عليها، لأن دعم المرأة هو دعم للمجتمع بأسره، فهي عنصر فعّال وأساس المجتمع.

وأضافت «بحكم عملي في المحاكم، مثّلتُ مختلف شرائح المجتمع، أتمنى أن أكون صوت كل امرأة عراقية، وأن أنقل معاناتها بصدق. صوت المرأة في مجتمعنا لا يزال غير مسموع كما يجب، ولا يجوز الاستمرار في تهميش كيانها أو تجاهل دورها الأساسي في بناء الوطن».

بدورها أكدت الإعلامية شهد ثامر على أهمية انعقاد مثل هذه المؤتمرات من الناحية الإنسانية، موضحة أن المؤتمر ندد بالاغتيالات السياسية وكذلك بالاغتيالات الاعتيادية التي تتعرض لها المرأة العراقية التي تعاني منذ سنوات طويلة من الظلم والاضطهاد.

وأضافت «نؤكد على مطلبنا في إنصاف المرأة ودعمها في جميع مجالات الحياة، بإقرار قوانين عادلة تُدرج ضمن الدستور العراقي لضمان حقوقها، التي عانت طويلاً من قرارات وتشريعات مجحفة بحقها».

مخرجات المؤتمر

وقد اختُتم المؤتمر بجملة من المطالب، أبرزها تشكيل لجنة تحقيق جديدة تضم ممثلين عن نقابة المحامين باعتبارهم ممثلي الحق العام، إشراك منظمات حقوق الإنسان في الإشراف على التحقيق، إعلان نتائج التحقيق بشكل علني أمام الرأي العام، ضمان حرية عمل وسائل الإعلام دون ضغوط، توفير الحماية القانونية والإعلامية لضمان كشف ملابسات وفاة الدكتورة بان طارق، تعديل القوانين التي تتيح التنازل عن الحق الشخصي في قضايا الاغتيال، وجرائم «غسل العار»، والقتل العمد، بحيث يكون الحق العام هو الفيصل.

مؤتمر الحرية والتغيير يرفض قرار القضاء حول قضية بان زياد

نشكر لكم حضوركم هذا المؤتمر الصحفي.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنعبر عن تعازينا الحارة إلى جميع صديقات وأصدقاء ومحبي الفقيدة الدكتورة بان زياد.

إن انعقاد هذا المؤتمر هو، من جانب، تعبير عن تضامننا مع محبي الدكتورة بان، ومن جانب آخر إعلان عن سخطنا وغضبنا تجاه قرار مجلس القضاء الأعلى والتقرير الصادر عن اللجنة التحقيقية.

إن قضية الدكتورة بان هي قضية المجتمع العراقي برمته، وهي قضية سياسية بامتياز. لقد أصبح الاغتيال السياسي للنساء ظاهرة اجتماعية في العراق، وخاصة في مدينة البصرة. ولم تكن الدكتورة بان هي الضحية الأولى؛ فقد سبقتها نساء أخريات مثل سارة طالب، وريهام يعقوب، وسارة العبودي، اللواتي اغتيلن بدم بارد.

إن محاولة تصوير جريمة اغتيال الدكتورة بان على أنها "انتحار" ليست سوى محاولة قديمة، متهالكة وفاشلة، ولا تنطلي على أحد. الهدف من هذه الاغتيالات هو تحييد النساء وإسكات نصف المجتمع، في محاولة لفرض سلطة استبدادية وقرون وسطية تضمن استمرار النهب والفساد والجريمة المنظمة.

نعتبر أن قرار اللجنة التحقيقية قرار مسيّس يهدف إلى إقصاء النساء من معادلة التحول السياسي في العراق، ومنعهن من المشاركة في النضال من أجل الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية. إن جريمة اغتيال الدكتورة بان هي رسالة سياسية واضحة إلى المجتمع مفادها أن من لا يخضع لسلطة المافيات فمصيره التصفية الجسدية.

وعليه، نعلن من خلال هذا المؤتمر:

- رفضنا الكامل لقرار مجلس القضاء الأعلى.
- المطالبة بتشكيل لجنة تحقيقية جديدة تضم ممثلين عنا من المحامين، باعتبارهم ممثلين للحق العام.
- إشراك ممثلين عن منظمات حقوق الإنسان المستقلة في لجنة الإشراف على التحقيق.
- الإعلان العلني عن نتائج التحقيق أمام المجتمع.
- السماح لوسائل الإعلام بالعمل بحرية ودون أي ضغوط، مع توفير الحماية اللازمة للكشف عن ملابسات جريمة اغتيال الدكتورة بان.
- تعديل القوانين التي تتيح التنازل بالحق الشخصي في قضايا الاغتيالات وجرائم "غسل العار" والقتل العمد وغير العمد، بحيث يكون الحق العام هو الفيصل في هذه القضايا.

نسخة إلى:

- وسائل الإعلام
- منظمات حقوق الإنسان
- منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش
- الأحزاب والمنظمات والاتحادات

مؤتمر الحرية والتغيير